صيغ المبالغة في اللغة العربية

أبوالوفا محمود

الأصوات قرينة صالحة لتفسير معظم الظواهر اللغوية ، وتتألف الكلمة العربية من الأصوات والحروف، وتمثل الأصوات والحروف مادة الكلمة في اللغة العربية ، وهذه المادة توضع في قالب لغوي ، يسمى "الصيغة " فمثلا المادة (ضرب) تقدمها لنا اللغة العربية في التراكيب الصوتية التالية :

ضرب / يضرب / اضرب / ضارب / مضروب / مضرب .. الخ .

وهذه التراكيب تمثلها صيغٌ أو بنىً صرفية ، هي :

فعل / يفعل / افعلْ / فاعل / مفعول / مفعل ..

وجميع الألفاظ في اللغة العربية ترجع إلى مبانٍ وصيغ محدودة ، وتدل المادة الأصلية للكلمة على المعنى العام الذي هو مشترك بين حروفها في جميع تصاريفها ، والصيغة تحدد ذلك المعنى العام وتخصصه ، وتجعله على سمته كمّاً وكيفاً . فالصيغة تعتبر وسيلة من وسائل إثراء اللغة ؛ فعن طريقها يمكن إضافة كلمات جديدة إلى اللغة ، فإذا أردنا أن نعبر عن معنى من المعاني نعتمد على الصيغ الصرفية .

الاشتقاق :

لكل لغة طريقة معينة محددة تلجأ إليها لنشوء المفردات وارتقائها. فالطريقة المألوفة لصوغ الكلمات في المعجم العربي هي الاشتقاق . ففي الناس أفراد قليلون امتازوا بثقافة لغوية فعرفوا أوجه اشتقاق الألفاظ ، وحذقوا تركيب الكلمات ورزقوا ذوقاً أدبياً ، إنهم يحسنون وضع اللفظ على المعنى وضعاً محكماً ثم يسوقون المعنى في الجملة سوقاً بارعاً ، غير أن ثمة عدداً وفيراً من البشر لا يملكون هذه الثقافة اللغوية التي تمكنهم من التعبير الصحيح عن الآراء الصحيحة ، بل هم قد اكتسبوا من بيئتهم أو من مجرى تربيتهم لغوية ، فامتلأت ذاكرتهم بمفردات وتعوّدت ألسنتهم تراكيب معروفة ، فهم يلوكونها في كل مرة أرادوا أن يقولوا أو يكتبوا كلمة . ومن هنا نرى أن عملية الاشتقاق حادثة لا تنشأ في بدء نشأة اللغة ، بل تمثل مرحلة من مراحل نموها متأثرة بحياة الإنسان وبيئته ، والتوسع في اشتقاق الألفاظ وطرق توليدها ، في أية لغة ، إنما هو وليد حاجة تقررها الظروف ، وتؤثر فيها البيئة إلى حد كبير .

فالاشتقاق إذن رمزٌ لحيوية اللغة ، وسبيل تطورها ، تستمدّ منه جوهر الحياة وتسترفد عناصر النمو والخلود. والاشتقاق من أهم الموضوعات التي تعرّض لها العلماء ، فقد اضطربت بحوثهم فيه وتباينت آراؤهم ، ويكفي أن يختلف القوم في أصله ، بين المصدر والفعل ، ليختلف ما يتفرع عن الأصل من أحكام ، ويترتب عليه من قواعد .

ميزة اللغة العربية :

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية ، وهذا يعني أن هناك مادة أن هناك مادة لغوية معينة (س م ع) يمكن تشكيلها على هيئات مختلفة متنوعة ، ولكل هيئة وزن خاص ، ووظيفة خاصة ؛ مثل : سامع ، سميع ، مسموع ،

---

* الأستاذ المساعد بمركز الشيخ زايد الإسلامي بجامعة بنجاب، لاهور، باكستان

مسمع وغيرها . وهكذا نرى أن مثل هذه العملية تجري تحت أصل واحد ومادة واحدة ، وتشكلها تشكيلا جديدا ، وهذه العملية تعرف بالاشتقاق .شبه العلماء الأصل بمحور أو مركز رئيسي في علم الفلك والذي تدور حوله الأبراج بموجب قوانين صارمة . تخضع لغات كثيرة لعملية الاشتقاق التي تُعَدُّ من خصائص اللغات السامية ، فميكانية الاشتقاق تتيح صوغ المفردات حسب قواعد فكرية .

الاشتقاق الصغير :

وزّع اللغويون الاشتقاق إلى أقسام عديدة ، ولا نعالج هنا هذه التوزيعات بل نعالج القياسي الذي عرف بالاشتقاق الصغير أو الأصغر . وأبواب هذا الاشتقاق هي :

الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر بكافة أنواعه ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة ، والتصغير ، والنسبة . وفي قضية أصل هذه المشتقات التي أثارها العلماء يرى ريمون طحان أنها : "جدال عقيم لا يؤدي إلى فائدة علمية ، وتنطلق الوصفية من الصيغة القصيرة إلى الصيغة الطويلة ؛ أي تلحظ الكم . ولذا نعتمد كمنطلق لنا – في العربية – الفعل الماضي المفرد الغائب ". (1) ويرى الدكتور فؤاد حنا ترزي أن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدا ، فقد اشتق العرب من الأفعال، والأسماء (الجامد منها والمشتق) ، والحروف ، ولكن بأقدار تقلّ حسب ترتيبها هذا . (2) وهناك رأي آخر أن اسم الفاعل مشتق من المضارع ، والمضارع من الماضي ، والماضي من المصدر ، فيكون الكل أصلا له . (3) وفي رأي أبي سعيد السيرافي : "إن اسم الفاعل مشتق من الفعل ، والفعل مشتق من المصدر " . (4) والمصدر أصل لدى البصريين مشتق لدى الكوفيين ، والفعل أصل لدى الكوفيين مشتق لدى البصريين .

والمشتق هو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرّع منه . ولابدّ في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية ، وأن يدلّ – مع المعنى – على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هي التي فعلته (كما في اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان أو مكان ، أو آلة .. . (5) والذي يعنينا هنا هو اسم الفاعل ونذكره كالمدخل في البحث ، فهو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات ، ويكون معناه التجدد والحدوث . أو نقول : إن اسم الفاعل هو وصف أو اسم مشتق يدل على شيئين : على حدث طارئ لا يدوم ، وعلى من قام به وأحدثه .

صيغ المبالغة :

و"المبالغة" في اللغة الانتهاء والمعاناة والجهد ، وإنما في لسان العرب من بلغ الشيء يبلغ بلوغاً و بلاغاً وصل وانتهى ، وبلغ الفارس إذا مد يده بعنان فرسه ليزيد في جريه ، والمبالغة أن تبلغ في الأمر جهدك ، ويقال : بُلِغَ فلان أي جُهِدَ ، قال الراجز :

إن الضباب خضعت رقابها للسيف لما بُلِغَت أحسابها

أي مجهودها ، وأحسابها شجاعتها .(6)

وهذه الكلمة في الاصطلاح تدور حول الزيادة في المعنى إلى أبعد غاية . ويعرّفها أبو هلال العسكري بأنها : "أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته ، وأبعد نهاياته ، ولا تقصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه " . (7) فالمبالغة: هي الزيادة والتأكيد في سائر الأوصاف التي يمكن فيها من المدح والذمّ ، والحمد والشكر وغير ذلك .

أما مبالغة اسم الفاعل فهي تفيد الكثرة والزيادة مع ما يفيده معنى اسم الفاعل . ويعرّفها الدكتور عبدالهادي بأنها : "هي الأوزان أو الهيئات التي يحول إليها اسم الفاعل إذا أريد به الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث ". (8) وفي شذور الذهب : " هي عبارة عن الأوزان الخمسة محولة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير " .(9)

ويعرفها الطنطاوي : هي الأبنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كمّاً وكيفاً ، لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة ".(10)

ومن هذه التعريفات عرفنا أن علماء اللغة ذهبوا إلى تحويل اسم الفاعل إلى أبنية متعددة ، وأطلقوا عليها اصطلاح "صيغ المبالغة " وقد تأتي للدلالة على الكثرة والمبالغة . فإذا أريدت الدلالة على كثرة اتصاف القائم بالفعل حُوِّل إلى أمثلة شتّى . نقول : زيد صانع للخير . فإذا أردنا أن نبالغ في هذا الوصف لزيد ، نقول : زيد صنّاع للخير . فكلمتا "صانع " و "صنّاع " اختلفتا في الدلالة على المعنى ، وكلمة "صنّاع" أكثر قوة وتأثيرا من كلمة "صانع " . واللفظ "حُسان" أبلغ من الحَسَن ، وعُجاب أبلغ من العجيب ، انظر قوله تبارك وتعالى : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ ق : 2

وقوله تعالى : ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَاب ﴾ ص : 5 . فالفرق واضح بدين التعبيرين ، فعجب الكفار في الآية الثانية أبلغ . وهكذا نجد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ الإنسان : 3 . فكلمة "شاكر" تدل على الشكر القليل ، الذي هو صفة الإنسان ، ثم وصفه بكثير الكفر بأنعم الله . فاستخدم القرآن الكريم صيغة مختلفة عن صيغة اسم الفاعل .

درجات المبالغة : للمبالغة درجات ، منها :

1. المبالغة العادية : هي التي يمكن عادة وعقلا .
2. الإغراق : وهو فوق المبالغة ودون الغلو ، وهو مستحيل لكنه يدخل في باب الإمكان ، أى ممكن عقلا ممتنع عادة.
3. الغلوّ : لا يمكن عادة وعقلا ، كقول المهلهل بن ربيعة :

فلو لا الريح أسمع من بحجرٍ صليلُ البيض تقرع بالذكور

وكان بين حجر ومكان الوقعة عشرة أيام .

أوزان صيغ المبالغة

تنقسم صيغ المبالغة إلى قسمين : قياسية وسماعية .

فالأوزان القياسية هي :

فَعَّال ، وفَعُول ، ومِفْعَال ، وفَعِيْل ، وفَعِل ، نحو : ضَرَّاب ، و وَقُور ، و مِسْعَار ، و عَلِيْم ، و حَذِر . ويقلّ صياغة المبالغة من "فعيل" و"فعل" ، وهما في رأي ابن مالك أقلّ استعمالا من الثلاثة الأولى حيث يقول :قلّ استعمالا من الثلاثة الأولى حيث يقول :

فَعّال ، أو مفعال ، أو فعول في كثرة عن "فاعل" بديل

يستحـــــــقّ ما لـــه من عمل وفي " فعيل " قــلّ ذا و" فعل "

يريد ابن مالك أن صيغة "فعال" ، و"مفعال" ، و"فعول" تغني – عند إرادة الكثرة — عن صيغة "فاعل" وإنما تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه "فاعل" من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بيّن أن استعمال صيغتي "فعيل" و "فِعِل" قليل في المبالغة . ومنع غير سيبويه على عدم اتيان الشواهد عليهما ، كما في حاشية محمد أمين " ما كان على وزن فعيل وفعل كعليم وحذر ، فإن وقوع عملهما في كلام الفصحاء ممنوع " . (11)

وفي شرح الكافية : "وأكثرها استعمالاً فعال وفعول ، ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعِل " . (12)

وصرّح سيبويه بجواز أعمال "فعيل" و"فعل" ، ثم قال : و"فعل" أقل من "فعيل" بكثير . (13)

والجدير بالذكر أن أفعال صيغ المبالغة كلها متعدية ، وقلّ أن تأتي من الفعل اللازم ، كما يقول الأستاذ عباس حسن : إنما لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعدٍّ ، ماعدا صيغة "فعّال" ؛ فإنما تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي . (14)

الأوزان السماعية :

كتب السيوطي في المزهر أن ابن خالويه ذكر اثنا عشر وزنا ، هي : "فَعَالِ" كفساق ، و"فُعَل" كعُدَر ، و" فعّال" كغدّار، و"فعول " كغدور ، و " مِفعيل " كمعطير ، و "مِفعال " كمعطار ، و" فُعَلَة " كهمزة لمزة ، و" فَعُولة " كملولة، و" فَعّالة " كعلاّمة و " فاعلة " كراوية وخائنة، و "فَعالة " كبقاقة لكثير الكلام،و"مِفعالة"كمجزامة. (15)

لاحظ العلماء أن الوزن " مِفعيل " من المجموعة السماعية ، و" مِفعال " من المجموعة القياسية يشتركان بين صيغ المبالغة واسم الآلة ، لعلهما استعيرا من اسم الآلة واستعملا للمبالغة على سبيل المجاز . والحقيقة أن العلماء قد اختلفوا في هذا الباب اختلافا كثيرا في تعداد صيغ المبالغة قياسا وسماعا ، وفي صياغتها من اللازم والمتعدي . فقد حصر النحويون القدامى عدد الصيغ في خمسة ، ولم يتجاوزوا عنها . فذكر سيبويه أن " الأصل الذي أكثر هذا المعنى فعول ومفعال ، وفعّال وفَعِل ، وقد جاء فعيل" . وخالفه أكثر النحويين في بنائين من هذه المثل الخمسة ، وهما فعيل وفعِل ، بقولهم : لأن فعِلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل ، فهما كقولك : رجل كريم وظريف ، ورجل عجل ولقِنٌ إذا كان ذلك كالطبيعة . وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ما ذكره ... والذي ذهب إليه سيبويه يبدو أنه صحيح ، لأن صفات المبالغة إذا عدلت يجوز أن تتعدى .

ويؤيده الدكتور فؤاد بقوله : " والواقع أن هذه النقطة لم تغب عن سيبويه ، فقد ذكر أن أبنية المبالغة ليست بالأبنية التي هي في الأصل تجري مجرى الفعل يدلك على ذلك أنها قليلة ، فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد من أسماء الجواهر . (16) تفاوت هذه الصيغ في المبالغة ، فيأتي وزن فعول لمن كثر منه الفعل ، وفعّال لمن صار له كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، و فعل لمن صار له كالعادة .

والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي ، وقد سُمع من غير الثلاثي حيث جاءت أبنية للمبالغة من "أفعل يُفعل" المزيد على "فعّال" ، نحو "درّاك" و "حسّاس" من أدرك و أحسّ ، وعلى "فعيل" نحو "نذير" و "سميع" و"أليم".

الأوزان القياسية :

فَعَّال : يصاغ من اللازم والمتعدي ، غير أن مجيئه يكثر من المتعدي . ولكثرة ما جاء عليه هذا البناء ، قرر مجمع اللغة العربية قياسية من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي ، ونص قراره :

"يصاغ (فعّال) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي " .(17)

وقد اجتمعا في قول الشاعر :

وإني لصبّارٌ على ما ينوبني وحسبك أن الله أثنى على الصّبر

ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر

ولعلّ خير نموذج لإبلاغية الصيغ ودورها الفعّال في تأثير النصّ على النفوس قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ البقرة : 222

ورائية الخنساء في رثاء أخيها :

حَمَّالُ أَلْوِيَةٍ ، هَبَّاطُ أَوْدِيَةٍ شَهَّادُ أَنْدِيَةٍ ، لِلْجَيْشِ جَرَّارُ

أما قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً .. ﴾ طه :82

وقوله عزّ وجلّ : ﴿ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ المائدة : 109

فذكر بعض العلماء أن صفات الله تعالى التي هي على صيغ المبالغة مجاز ، لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . (18) كذلك صرّح كثير من الصرفيين بأن فعّالا كما يكون للمبالغة ، يكون للنسب والدلالة على الحِرف والصنائع . فللنسب نحو : حَمَّار وبَغَّال ، وسَيّاف وعَسَّال ، وللحرف والصنائع كنَجَّار وحَدّاد وبَرَّاد وعَطّار ونَوَّاب .. (19)

فَعُول : يصاغ هذا الوزن أيضا من اللازم والمتعدي ، فهو مشترك بين مبالغة اسم الفاعل واسم المفعول ، لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى فاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالموصوف إذا ذكر وإلا فلا . ولا تدخله التاء في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور ، بذكر الموصوف ، ونحو : مررت بشكور بدون ذكر الموصوف فقط . وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بنهما سواء ذكر الموصوف أو لا ، لأن التاء تدخل مؤنثة ، نحو : مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب ، أو مررت بحلوبة وغير حلوب. فالفارق بينهما الموصوف والتاء .

ومن الألفاظ التي تأتي على وزن " فعول " كغفور في قوله تعالى :

﴿ نَبِّئْ عِبَادِيْ أَنِّيْ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيْمُ ﴾ الحجر : 49

وككفور في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ الإسراء : 27 .

وقال أبوطالب عبد مناف بن عبد المطلب يرثي أمية بن المغيرة المخزومي :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ (20)

مِفْعَال : هذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو : مِفتاح . وسُمع " مفعال" من المتعدي واللازم ، مثل : مسقام ومنحار . حكى سيبويه : "إنه لمنحار بوائكها" (21)

وقال الشاعر :

ولست بمفراح إذا الدهر سرّني ولا جازع من صرفه المتقلّب

وهذا الوزن كثر استعماله من الثلاثي ، وقد يبنى – أيضا – من "أفعل" مفعال ، نحو : معطاء ومهوان . أنشد سيبويه ، نسب البيت إلى تميم العجلاني ، وقيل : إنه لكميت :

شمٌّ مهاوينُ أبدان الجزور مخا ميص العشيّات لاخُورٌ ولا قَزَمُ

فَعِيْل : قال سيبويه : ومنه قول ساعدة بن جوئية :

حتى شآها كليل موهنا عملٌ باتت طراباً وبات الليل لم ينم (22)

قال الشنتمري : قال النحويون : هذا غلط من سيبويه ، وذلك "كليل" هو برق ضعيف ، وفعله لا يتعدى .(23) فأجاب سيبويه بأن "كليلا" بمعنى مكلّ . قال محمد : وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه . (24)

وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن "فاعلاً" قد يعدل به إلى "فعيل" و"فِعِل" على سبيل المبالغة ، كما يعدل به إلى فعول وفعّال ومفعال . فذكر هذا البيت لاشتماله على "كليل" المعدول به عن "كالّ" ، وعلى "عَمِل" المعدول به عن"عامل" . ولم يعترض لوقوع الإعمال ، وحجته في إعمال "فعيل" قوله تعالى :

﴿ (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ البقرة : 127 .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ التوبة : 103

وقال عبدالله بن قيس الرقيات :

فتاتان : أما منهما فشبيهةٌ هلالاً ، وأخرى تشبه البدرا (25)

ويطرد هذا الوزن كثيرا من الثلاثي . وقد جاء "فعيل" من أفعل مثل : أنذر فهو نذير ، وآلم فهو أليم . ويبرهن ابن مالك على إعمال "فعيل" بقوله : "وإذا ثبت إعمال "فعيل" من أفعل مع قلّة نظائره ، فإعمال "فعيل" من الثلاثي أولى لكثرته" .(26)

فَعِل : نحو : رَجلٌ سَكِر أى كثير السُّكْر ، وحَذِر أى كثير الحذر . أجاز الجرمي إعمال "فَعِل" ؛ لأنه على وزن الفعل كعَلِم ، وفَهِم ، وفَطِن . (27) منها قول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقون عرضي حجاش الكرملين لها فديد (28)

ومنها قول لبيد :

أو مسحل شنجٌ عضادة سمحج بسراته ندب لها وكُلُوم

و "فَعِل" هو "أقلّ من "فعيل" بكثير" على حد قول سيبويه . (29) الكتاب

الأوزان السماعية

1- فُعَلَة : نحو رجل عُرَفَةٌ أى كثير العرق ، ونُوَمَةٌ أى كثير النوم . كذلك رجل لُمَزَةٌ ، وامرأة لُمَزَةٌ . والتاء فيها للمبالغة ، لا للتأنيث ، فيوصف بهذه الصفة المذكر والمؤنث معاً . قال الله تعالى :

﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾ الهمزة : 1

2- فُعَّال : نحو طُوَّال و كُبَّار .

قال تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ نوح : 22

قال الشماخ :

الفتاة التي كُنّا نقول لها يا ظبية عُطُلاً حُسّانة الجيد

وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع تكسيره نحو : نُصّار.

3- فَعُولة : نحو : فروقة أى كثرة الفراق ، والتاء لتوكيد المبالغة .

4- فَعّالة : نحو : عَلّامة ، ونَسّابة ، وعَذّالة ، وخَذّالة .

5- فاعلة : نحو : راوية ، وخائنة ، وطاغية كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُم ﴾ المائدة : 13

6- مِفعيل : كمعطير و مِسكين ، وهذا الوزن يستوي فيه المذكر والمؤنث . قيل : إن "مسكين" لا يستوي فيه المذكر والمؤنث ، بل يقال : امرأة مسكينة . يقول أحمد بن مسعود : " وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة " .(30) فيكون مؤنث مسكين بالتاء ، وإن كان بوزن معطير ، لكنه نظير لفقير بحسب المعنى ، فيقال : امرأة مسكين . كذا في مختار الصحاح .(31) وكما قالوا : هي عدوّة الله ، وفعول لا يدخله التاء إذا كان بمعنى فاعل ، حملا على صديقة لأنها ضدها ، والشيء قد يبنى على نقيضه .

7- مِفعَل : كمِدعس ومِسعَر ، كما قال الشاعر :

لا تنفري يا ناق منه فإنه شرّيب خمر مِسعر لحروب (32)

8- فُعَال : بفتح العين مع التخفيف ، نحو : كُبَار ، وعُجَاب . قال الله تعالى :

﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ ص : 5

9- مِفْعالة : بكسر الميم كمخدامة و مجزامة .

10-فِعِّيل : نحو صِدِّيق و فِسِّيق ، قال جلّ شأنه :

﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ فُعَّل : بضم الفاء وفتح العين المشددة ، كزُمّل .

فُعَّيل : بضم الفاء وفتح العين المشددة ، كزُمّيل . يوسف : 46

وقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾ مريم : 41

أوزان المبالغة التي وردت في القرآن الكريم :

لقد ورد في السور المكية تسعون اسماً دالاً على المبالغة مكررة 593 مرّة ، وهي أحد عشر وزنا :

فعّال و فعيل و فعول و فِعِل و مِفعال و فِعّيل و فعلان و فَعّول و فُعّال و فُعَل و فُعَلَة . وورد في السور المدنية ثلاثة وخمسون اسماً دالاً على المبالغة مكررة 646 مرة ، وأوزانها سبعة هي :

فَعيل و فَعّال و فَعُول و فِعّيل و فعلان و مِفعيل و فُعُّول .

الفرق بينها وبين الصفة المشبّهة

- من علامة الصفة المشبهة استحسان جرّ فاعلها بها ، نحو : حَسَن الوجه . أما صيغ المبالغة فلا تضاف إلى فاعلها البتة .
- الصفة المشبهة توافق صيغ المبالغة في أمرين : الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به . والثاني : أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والجمع .
- وتخالف في أمور ، منها :

1- أن صيغ المبالغة تدل على التجدد والحدوث.أما الصفة المشبهة فإنها تدل على الثبوت والاستمرار .

2- الصفة المشبهة تصاغ من مصدر الفعل اللازم دون المتعدي . اما صيغ المبالغة فتصاغ من اللازم والمتعدي.

3- يلزم كون معمول الصفة المشبهة سببيا أى متصلا بضمير موصوفها لفظا أو معنى .

4- منصوب الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، بخلاف صيغ المبالغة .

5- تشترك الصيغ "فعول" و "فعيل" و "فعل"بين الصفة المشبهة وأمثلة المبالغة .

ويرى بعضهم أن وسيلة التمييز بينهما هي : إن صيغت من أفعال لازمة فهي صفات مشبهة ، نحو : وقور ، وبخيل ، وفرِح . وإن صيغت من متعدية فهي أمثلة المبالغة ، نحو : غفور وحذِر .(33) ويذكر عبد الله أمين أن صيغ المبالغة قد تكون من الصفة المشبهة ، حيث يقول : "وقد تحول صيغة فعيل إلى فعال ، وفُعّال للمبالغة ، مثل كَبار و كُبّار . . . وشجاع محولة من شجيع ، فهي للمبالغة وإن عدّها الصرفيون صفة مشبهة حسب " . (34)

شروط عمل صيغ المبالغة:

إن شرط عمل هذه الصيغ أن تقترن بأل ، فإن اقترن بها ، لم تحتج إلى شرط غيره . فهي تعمل ماضياً ، حالاً أو مستقبلاً معتمدة على شيء أو غير معتمدة ، بدليل قول صاحب التصريح في اسم الفاعل : " فإن كان اسم الفاعل (صلة لأل عمل) عمل فعله مطلقاً ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمدٍ . تقول : جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً ؛ وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ، إن أريد المضي أو يضرب إن أريد غيره " . (35)

وهذا ما يشير إليه الناظم حيث يقول :

وإن يكن صلـــة أل في المـــضي وغيـــــره إعـــمالـــه قد أرتـــضي

فإن لم تقترن بها فشرط عملها :

- أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال .
- وأن تكون مسبوقة بنفي .
- أو استفهام .
- أو اسم مخبر عنه بها .
- أو باسم يكون هو حالاً منها .
- أو موصوف .

وفي التصريح : " وإن لم يكن اسم الفاعل صلة ، عَمِل عَمَل فعله بشرطين عدميين ، وشرطين وجوديين . فالعدميان ، أحدهما : أن لا يوصف . والثاني : لا يصغّر ..

والوجوديان ، أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال .. والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال " . (36)

وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ، ولأن السماع ورد بذلك ".(37)

وفي شرح المفصل : "أن أصل العمل إنما هو للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء ، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب . وإذ علم ذلك فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول ، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل ... وأن هذه الأماكن للأفعال والأسماء فيها في تقدير الأفعال . ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل .. وكذلك الصفة والحال ؛ لأنك إنما تحكيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل ، وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال ، وكذلك النفي إنما يكون للأفعال " . (38)

عمل صيغ المبالغة:

إن مبالغة اسم الفاعل تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل ، فهو يعمل عمل فعله مقدماً ومؤخراً ، وظاهراً ومضمراً ، جائياً على الصيغ الأصلية أو معدولاً إلى أحد هذه الأمثلة ، على نحو قول ابن مالك :

كفعله اسم فاعل في العمل ... (39)

وفي شرح المفصل : " فجميع هذه الأسماء تعمل عمل فاعل ، وحكمها في العمل حكم فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار " . (40)

فقد اتضح أن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل الذي هو أصلها ، واسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل الذي هو أصل العمل . واسم الفاعل هو الاسم الذي يصاغ ليدل على الفاعل على جهة وقوع الفعل منه أو قيامه به ، على معنى أن حدوث الفعل من هذه الذات أو إيجاد الحدث من هذه الذات حصل بعد أن لم يكن. إذاً أسماء المبالغة تصاغ من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، وتعمل عمل فعلها لازماً أو متعدياً.

الكوفيون لم يجوّزوا إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل .. وكذلك هم يمنعون تقديم الاسم الذي بعدها عليها ، مع أنه سمع عن العرب: "أما العسل فأن شرّاب" ، فالعسل مفعول به لشرّاب .

- إذا اتصل بها ضمير جرّت بالإضافة مثل : هذا محمادك .
- يجوز تقديم مفعولها عليها مثل قول الشاعر :

قلا دينه واهتاج للشوق إنما على الشوق إخوان العزاء هَيُوج

ومنعه الفرّاء لضعفها .

- يجوز النصب إذا كان مفعولها ظاهراً تالياً لها .

- يجوز الجرّ بإضافته إليها . وقيل : النصب أولى للخفة . وقيل : هما سواء .
- إن كان مفعولها مضمراً متصلاً ، تعيّن جرّه بالإضافة .
- وإن كان مفعولها غير تالٍ لها ، وجب نصبه لتعذر الإضافة بالفصل التالي . (41)
- إذا أضيفت إلى مفعول متبع بتابع ، جاز في ذلك التابع الجر مراعاة للفظ ، والنصب مراعاة للمحل. ولا تضاف صيغ المبالغة إلى فاعلها . (42)
- المثنى والجمع لصيغ المبالغة يعملان عمل اسم الفاعل . يقول الرضي : أما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل . وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد . (43) فالمفرد والجمع من اسم الفاعل ومبالغاته في العمل سواء يعملان كالمفرد منهما . وفي شرح المفصل : " وقد أعملوا تثنية وجمع ما أريد به المبالغة والتكثير كما أعملوا واحده ، وكما أجروا فواعل مجرى فاعل ". (44)

مثل قول العجاج :

أوالــف مكـــــة من ورق الــحِــمَى

وقال طرفة بن العبد :

ثم زادوا أنهــم في قومــهم غــُفُــرٌ ذنبــهــمــو غير فُــخُــر

ومثال التثنية قول الشاعر :

والشاتمي عرضي و لم أشتمها والناذرين إذا لم ألقهما دمي

هل يتقدم المعمول عليها :

ويجوز لصيغ المبالغة أن يتقدم عليها معمولها كاسم الفاعل . ومثال تقدم المعمول عليها قول الراعي ، وقيل: هو لأبي ذؤيب (45) :

قلا دينه واهتاج للشوق إنما على الشوق إخوان العزاء هَيُوجُ

فــ"هيوج" صيغة مبالغة نصب "إخوان العزاء" . وسُمع : "أما العسلَ فأنا شرّابٌ " ، فــ"شرّابٌ" نصب مفعوله "العسل" . "فإن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مقدّماً ومؤخّراً .." . (46) مع أن الكوفيين لا يجوّزونه .

الهوامش

1- ريمون طحان ، الألسنية العربية ، ص112، دار الكتاب اللبناني ببيروت ، الطبعة الأولى .

2- ترزي ، فؤاد حنا الدكتور ، الاشتقاق ، ص : 72 ، مطبعة دار الكتب ، بيروت .

3- أحمد بن علي ، مراح الأرواح ، ص : 106 ، المطبعة الخديوية بمصر .

4- الاستراباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية : 198/2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

5- عباس حسن ، النحو الوافي 153/3 ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية 1964م .

6- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، 486/1 ، تعليق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1988م.

7- أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، كتاب الصناعتين – الكتابة والشعر، ص : 365 ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986م .

8- الفضلي ، عبد الهادي الدكتور ، مختصر الصرف ، ص : 59 ، دار القلم ، بيروت .

9- محمد عبادة العدوي ، حاشية ابن عبادة ، ص : 152 ، دار إحياء الكتب الكتب العربية بمصر .

10- الطنطاوي محمد ، تصريف الأسماء ، ص : 87 ، وادي الملوك بمصر ، الطبعة الخامسة 1955م.

11- حاشية محمد أمين على حاشية عصام الدين ، ص : 504 ، مطبعة عثمانية ، 1310ه .

12- ص : 1031 .

13- سيبويه ، أبوبشر عمرو بن عثمان ، الكتاب : 58/1، الطبعة الأولى "طبعة بولاق" 1316ه.

14- النحو الوافي : 211/3 .

15- السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، المزهر : 243/2 ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

16- الاشتقاق ، ص : 255.

17- نفس المرجع ، ص : 219

18- الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 302/2 ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

19- الزبيدي ، مرتضى محمد ، تاج العروس ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بن غازي .

20- المبرّد ، أبوالعباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، 113/2 ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، مصر ، 1399ه .

21- الكتاب ، 57/1 . والبوائك جمع بائكة وهي الناقة الحسنة .

22- المرجع نفسه : 58/1 .

23- شرح الكافية ، ص : 1036 .

24- المرجع السابق ، ص : 1037 .

25- حاشية الصبان على شرح الأشموني : 297/2 .

26- شرح الكافية ، ص : 1038 .

27- خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح :2 /68 ، دار الفكر ، بيروت .

28- ابن يعيش ، شرح المفصل : 73/6 ،عالم الكتب ، بيروت.

29- الكتاب : 58/1 .

30- ابن كمال باشا ، الفلاح في شرح المراح ،ص : 86 ، دار الكتب العلمية ببيروت.

31- الرازي ، أبوبكر ، مختار الصحاح ، ص : 307 ، مكتبة المؤيد ، طائف .

32- السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، همع الهوامع : 97/2 ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

33- الاشتقاق ، ص : 221.

34- المرجع السابق ، ص : 266 .

35- شرح التصريح على التوضيح 65/2
36- المرجع السابق : 65/2 ، 66 .
37- شرح التصريح : 68/2 .
38- ابن يعيش ، شرح المفصل : 78/6 ، 79 ، عالم الكتب بيروت .
39- شرح الأشموني 215/1 .
40- شرح المفصل 78/6.
41- أحمد ذكي صفوت، ، الكامل في قواعد العربية : 32/2-33 ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الرابعة 1963م.
42- نفس المرجع : 34/2 .
43- شرح الرضي : 188/2 .
44- شرح المفصل : 75/6.
45- ذكر سيبويه أنه لأبي ذؤيب . الكتاب : 24/1 . وليس في ديوانه .
46- شرح الكافية الشافية : 1033/2.